السادات : سياسة خنق الحريات

النظام المصري يلجأ الى القمع هروبًا من أزمته الاقتصادية والسياسة

استياء الجيش المصري هل تسكته البعثات الأميركية؟

تراجعت سلطات النظام الساداتي بسرعة عن موقفها الذي اثار حفيظة عمال المحلة الكبرى ودفعهم الى اعلان الاضراب العام ، فقد قرر مصطفى خليل رئيس الوزراء اعادة صرف الارباح الى العمال بعد ان منع صرفها وزير صناعته ، ولكن الامر لم ينته بهذه السهولة فلا زال عمال المحلة وباقي قطاعات الطبقة العاملة في مختلف المناطق يتململون مطالبين بزيادة الاجور بنسب تبلغ حوالي ٣٠ بالمئة، مقابل الزيادة المطردة في الاسعار والارتفاع المتواصل في تكاليف المعيشة .

وكان تراجع السلطات امام الاضراب الذي شمل ٦٥ الف عامل واوقف مصانع النسيج الضخمة اجمع في مدينة المحلة ، وبالسرعة التي تمت فيها الموافقة على صرف ما يعادل مرتبا شهريا ونصف لكل عامل كارباح سنوية ، مؤشرا لقلق النظام من اضافة ازمة جديدة لمجمل ازمته الاقتصادية وازمته السياسية الداخلية والخارجية ، ودليلا واضحا على مدى حساسية النظام من انتقال عدوى الانتفاضة الشعبية من السودان الى وادي النيل ، ولما تغب بعد عن ذاكرة السادات واركان حكمه تلك الثورة العارمة التي قامت بها جماهير الشعب المصري في يناير ١٩٧٧ التي كادت ان تطيح بهم الى الابد .

ينوء الاقتصاد المصري حاليا من الاثار السيئة والضارة الناجمة عن سياسة الانفتاح الاقتصادي تلك التي بشر بها السادات وعرابها القيسوني طيلة السنوات الماضية وبدأها تقريب عام ١٩٨٠ بسرعة تتهاوى الوعود التي أعطاها السادات في عام ١٩٧٥ عن الازدهار الذي سيسود مصر في نهاية عقد السبعينات ، وبحل الواقع المزري لتهدم الاقتصاد وقطاعاته المختلفة ، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الاساسية وغير الاساسية بمعدلات مخيفة بينما تبقى الاجور والدخول للعمال والموظفين متخلفة مقابل ارتفاع الدخول الطفيلية للتجار والسماسرة ، وتزايد التضخم والغلاء .

لقد اتم السادات من خلال سياسة الانفتاح ضرب مؤسسات الاقتصاد الوطني المصري والقطاع العام ليترك مصر نهبا للطفيليين والشركات المتعددة الجنسية ، وكانت من تأثيرات المعاهدة الخيانية للسادات مع الكيان الصهيوني ، خسارة الاقتصاد المصري للسوق العربية الواسعة .

وتشير معطيات الاقتصاد المصري الى أن معدل التضخم يتجاوز نسبة الـ ٥٠ بالمئة هذا العام في الوقت الذي يبلغ نسبة ٢٥ بالمئة في العام الماضي . ويتناقص معدل نمو الصادرات ، في الوقت الذي تزيد فيه الواردات مما يشكل عجزا فادحا في الميزان التجاري ومزيدا من الديون الخارجية .

وتتزايد مشكلة البطالة حدة حيث تذكر مصادر اتحاد العمال المصري ـ السلطوي ، انه ابلغ السادات عندما سارع هذا للاجتماع بقياديه في استراحته بالمعمورة بضواحي الاسكندرية اثر اضراب عمال المحلة ، بأن الازمة الاقتصادية تدفع العمال نحو الفقر المتزايد ، وان توقعات الاتحاد تشير الى تصاعد خطير في نسبة العاطلين ، وان اعداد هؤلاء ستبلغ حوالي ثمانية ملايين عاطل خلال ثلاث سنوات من الان بينهم الكثير من خريجي الجامعات والمتخصصين .

الاستياء يعم الجيش

على صعيد اخر فان النقمة التي تشهدها قطاعات الطبقة العاملة وموظفو القطاع العام ، نجد شبيها لها داخل الجيش الذي يشعر ضباطه الشباب بالاذلال واهانة للاعب السادات واركان نظامه بكرامة المؤسسة العسكرية ، وامتصاصهم لانتصاراتها وتضحيات ابنائها خلال المعارك البطولية والحروب ضد الكيان الصهيوني .

ويشعر الضباط والجنود والخيبة لتحطم القدرات التكتيكية للجيش وعدم وجود المعدات الحربية لديه . وقد كانت صفقة السادات لشراء طائرات أمريكا المحالة على التقاعد « أف ـ ٥ » مدعاة استياء في صفوف الضباط ، وهذا ما دفع السادات لالغائها ضمنيا خوفا من تحول الاستياء الى حركة أكبر . ونقل السادات هذه الانطباعات الى الادارة الامريكية التي سارعت بدورها الى تنظيم عملية « مسرحية » بارسالها لوفد عسكري يدرس احتياجات الجيش المصري .

وكان ان زارت بعثة عسكرية امريكية في الاسبوع الماضي القاهرة في مهمة استغرقت اسبوعا ، ذكرت المصادر الامريكية انها تتعلق بـ « المساعدة التي ستقدمها الولايات المتحدة الى مصر لتدعيم قدرتها الدفاعية » ، وترأس البعثة ديفيد ماكفيرفورد مساعد وزير الدفاع الامريكي لشؤون الامن الدولي، وسربت أجهزة اعلام السادات اخبارا حول نوايا الولايات المتحدة لتحديث الجيش المصري وتنشيط صناعة الاسلحة في مصر . ولكن معلومات اخرى ذكرت ان نية البعثة الحقيقية دراسة امكانيات ومعنويات الجيش المصري على الطبيعة ومدى ولائه للسادات ، خصوصا وان هناك داخل الوفد أعضاء معروفين باتجاهاتهم الصهيونية .

وكان المعرض الرسمي الاول بعد الاجتماعات مع البعثة الامريكية والذي نقل عن لسان « مسؤول في وزارة الدفاع المصرية » بمثابة رسالة لضباط الجيش المصري لطمأنتهم وتقليل استيائهم ، اذ قال « المسؤول » ان المحادثات كرست للبحث في طلبات السلاح التي قدمتها القوات المسلحة المصرية من أجل تعزيز القدرة القتالية للجيش المصري . واضاف بان الجانبين بحثا في مسألة احلال الاسلحة الامريكية محل الاسلحة السوفياتية .

ديمقراطية خنق الصحافة

منذ سنين والسادات يواصل ديمقراطيته الزائفة القائمة على كتم افواه الوطنيين والتقدميين وفسح المجال للانتهازيين الذين يمجدون بحمده . وقد أصدر في هذا المجال الكثير من القوانين والمراسيم الساعية الى تنظيم « الحريات » وفق مفهومه الخاص لها .

وكان آخر ما تفتق عنه ذهن السادات هو الغاء نقابة الصحافة . وقد جاء قراره في حلها وتحويلها الى ناد بعد فشله في كسر اقلام الصحفيين التقدميين الذين لم يرضخوا لتهديداته سواء في الداخل او اولئك الذين يطاردهم بعصاباته يوميا في الخارج ، وكان قرار السادات هذا قد جاء في اعقاب حله للاتحاد العام لطلاب مصر وجميع الاتحادات الطلابية في الجامعات وتجميد الاموال المخصصة لها .

استمع الصحفيون الذين اختيروا بعناية كبيرة من قبل المخابرات المصرية الى السادات وهو يمجد بالصحافة ودورها واثرها الهام في المجتمع، واهتمامه بتركيز دورها كسلطة رابعة بعد التنفيذية والتشريعية والقضائية ، حتى وصل الى بيت القصيد حين أعلن عن قراره بحل النقابة وتحويلها الى ناد ، وعلى أساس ان ينشىء بدلا عنها مجلسا أعلى للصحافة .

ولعل من الواضح أن السادات الذي لم ينس خلال حديثه أن يوجه الشتائم للصحفيين الذين لا هم لهم كما يدعي الا أن يقولوا بأن مصر وسخة ، وموظفي الدولة الكبار هم مجموعة من الحرامية ، وان لا يدعوا ـ وخصوصا الحاقدين والشيوعيين من بينهم ـ أية صغيرة وكبيرة من الاخطاء الا ويكبرونها ويشتمون الدولة من ورائها ، كان من الواضح ان السادات يريد من خلال هذه التغيرات أن يحقق هدفين ، الاول هو طرد جميع الصحفيين التقدميين والوطنيين المعارضين لنظامه ، والثاني تمييع دور تحالف الصحفيين في نقابتهم وظهورهم ـ أيا كانت قيادتها ـ بمظهر المتضامن والمدافع عن حق الرأي والكلمة ، وهذا ما يخيف السادات بصورة كبيرة .

ان أكذوبة السلطة الرابعة والمجلس الاعلى للصحافة وقبلها ميثاق الشرف للصحافة لن تنطلي على أي مواطن مصري ، فهدف السادات الواضح هو انهاء اي نفس منتقد او معارض مهما كان صغيرا ، وتكبيل الديمقراطية بل خنقها تماما في مصر ، وذلك بتحويل الصحف التي بسبب طبيعتها الفنية وتراثها الخاص في مصر تمتلك هامشا صغيرا لاعطاء الاراء المختلفة نسبيا الى مؤسسات مشابهة للاذاعة والتلفزيون .

بعد هذا الاجراء التعسفي الاخر للسادات ، هل يمكن له ان يتخيل بانه سينعم براحة البال والتخلص من جميع اشكال المعارضة ؟ ان جميع المؤشرات تذكر أن المعارضة الحقيقية تكمن في اوساط الجماهير الشعبية الواسعة والتي تغلي حاليا منتظرة الظرف المناسب لاطلاق طاقاتها الهائلة لهدم نظام السادات وطبقته المنتفعة .

■

تصاعد حملة القمع في تونس

القمع يكشف أزمة السلطة

..واصرار القوى الوطنية على مواصلة النضال ضدها

بلغ التناقض بين السلطة البورقيبية والقوى الوطنية في تونس ، حدا لا رجعة عنه ، واكدت انتفاضة ٢٦ يناير ١٩٧٨ مبلغ العداء الذي تكنه السلطة للجماهير ومدى قسوة وهمجية اساليب القمع التي تستخدمها ضدها ، واكدت من جهة اخرى الروح الكفاحية العالية التي تتحلى بها القوى الوطنية وعزمها على تصعيد النضال ضد السلطة بمختلف الوسائل المتاحة .

ورغم ان الانتفاضة قد اجهضت الا ان كل مسبباتها لا زالت قائمة ، فعلى الصعيد الخارجي لم تتوقف السلطة عن ممارسة دورها التخريبي وتدبير المؤامرات ضد حركة التحرر الوطني العربية ، وداخليا لا زالت مستمرة في ملاحقة الثقابيين الوطنيين وقمع كل الاصوات التقدمية التي ترتفع دفاعا عن مطالب الطبقات الشعبية وحقوقها العادلة في التعبير والتنظيم ، حيث تتعرض تلك الاصوات لاشد صنوف العذاب وحشية .

يتفنن الجلادون في استخدام وسائل التعذيب التي تبدأ بالضرب المبرح لساعات طويلة حتى تنتهي الى اساليب التعذيب النفسي ، مثل تهديد المناضل بالخصي والاعتداء الجنسي بالنسبة للرجال واغتصاب النساء ، الى جانب الشتم المتواصل والاهانات ، وتهديد المناضلين باغتصاب زوجاتهم ، وحرمانهم من النوم عدة ايام وحشرهم في زنازين ضيقة تتناسل فيها الحشرات والجراثيم وتنعدم فيها أشعة الشمس والتهوية . وقد ادت شدة التعذيب الى استشهاد المناضل حمادي زلوز وهو ثالث شخص يلقى مصرعه على أيدي الجلادين فقد سبق للمناضلين الثقابيين حسن الكوكي وفيقه ان لقيا نفس المصير ، مما يدل على فاشية السلطة وضربها لابسط الحقوق الانسانية عرض الحائط .

عفو صوري

اعلن مؤخرا عن اطلاق سراح تسعة من المعتقلين السياسيين من بينهم القائد الثقابي حبيب عاشور

ومما يذكر ان هؤلاء التسعة هم من أصل ١٨١ مناضلا اعتقلتهم السلطة على اثر انتفاضة يناير ، هذا عدا حالات اختفاء عديدة .

جاء اعلان العفو عن المعتقلين صوريا فقد اعلن صندوق مرزوقي المحامي الذي تولى الدفاع عن السجناء السياسيين بانهم يخضعون لعملية افراج مشروطة مصحوبة برقابة ادارية تصل مدتها الى ١٠ سنوات ويخضع غالبية المفرج عنهم لنظام مراقبة اداري في مدن نائية ، بحيث لا يستطيعون ممارسة اي عمل او حياة ، وبالنسبة للحبيب عاشور فان منزله بتونس لا زال تحت الحراسة ولا يسمح له الا بزيارة اولاده فقط . واعرب مرزوقي عن خشيته ان لا يتم الافراج عن السجناء السياسيين في وقت لاحق .

صحيفة الشعب

على اثر انتفاضة يناير اصدرت السلطة قرارا بتعطيل صحيفة الشعب وقامت باعتقال وتشريد اسرة تحريرها ثم اجرت انتخابات جديدة في اتحاد النقابات وقامت بتعيين عضو من الحزب الدستوري كمسؤول للاتحاد الذي اعاد اصدار الصحيفة بعد افراغها من مضمونها وتكريس صفحاتها لخدمة السلطة الفاشية مما دفع مجموعة من النقابيين الطلقاء الى اعادة اصدار الصحيفة بشكل سري وبامكانيات بدائية وقد القي القبض عليهم منذ سبعة اشهر ومن بينهم أساتذة وطلبة وعمال من مناطق مختلفة من البلاد ، وقد جاء في قرار الاتهام الموجه ضد المتهمين « ان المتهمين حاولوا ان ينشئوا في تونس حركة معارضة غير مشروعة ذات اتجاه ماركسي ـ لينيني من اجل نشر الشيوعية » كما اتهموا باصدار صحيفة غير شرعية والتعدي على صحيفة الشعب الناطقة باسم الاتحاد العام للعمال التونسيين .

واثناء محاكمتهم هدد المتهمون الاوائل الذين استدعوا للادلاء بشهاداتهم بعدم الرد على اسئلة القاضي ما لم يصرح للمتهمين الاخرين وعائلاتهم بالاشتراك في النقاش مما دفع هيئة المحكمة الى تأجيل الجلسة .

ان تصاعد حملة القمع في تونس وملاحقة الوطنيين والتقدميين يدلل على عمق الازمة الداخلية التي تعيشها السلطة ومدى رعبها نتيجة لعزم ومواصلة القوى الوطنية السير في طريق النضال حتى الاطاحة بالسلطة البورقيبية المعادية للجماهير .

■